

# الوضعية الاقتصادية في متم شهر يونيو والتوقعات الختامية لسنة 2020





# محاور العرض

## I. تطور الوضعية الاقتصادية الوطنية

1. السياق الدولي

2. الاقتصاد الوطني

II. نتائج تنفيذ قانون المالية في تم يونيو 2020

III. التوقعات الختامية برسم السنة المالية 2020

# السياق الدولي



# أزمة استثنائية خلال سنة 2020

ستؤدي الأزمة الناتجة عن جائحة وباء كوفيد-19، التي لم يسبق لها مثيل منذ القرن الماضي، إلى انكماش أكثر حدة للاقتصاد العالمي مقارنة مع الأزمة المالية لسنة 2008. على عكس هذه الأزمة، سيتعرض الاقتصاد المغربي لثلاث صدمات متزامنة :

1. صدمة خارجية مرتبطة بانكماش الاقتصاد العالمي لا سيما على الشركاء الاوروبيين والذي سيكون له تأثير على القطاعات والأنشطة الموجهة نحو الخارج ؛
2. صدمة داخلية ناتجة عن التدابير الصحية الوقائية التي أدت إلى التوقف المؤقت للأنشطة الموجهة نحو السوق الداخلية ؛
3. صدمة أقل حدة مرتبطة بتعاقب سنتين من الجفاف.

# انكماش اقتصادي أشد حدة منذ القرن الماضي على المستوى العالمي

2021		2020		2019	2018	(التغير %)
يونيو 20	أبريل 20	يونيو 20	أبريل 20			
5,4	5,8	-4,9	-3,0	2,9	3,6	النمو العالمي
4,8	4,5	-8,0	-6,1	1,7	2,2	الدول المتقدمة
4,5	4,7	-8,0	-5,9	2,3	2,9	الولايات المتحدة الأمريكية
2,4	3,0	-5,8	-5,2	0,7	0,3	اليابان
6,0	4,7	-10,2	-7,5	1,3	1,9	منطقة الأورو
5,9	6,6	-3,0	-1,0	3,7	4,5	الدول النامية
7,4	8,5	-0,8	1,0	5,5	6,3	آسيا
3,3	4,0	-4,7	-2,8	1,0	1,8	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا*
8,0	8,4	-11,9	-11,0	0,9	3,8	التجارة العالمية

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي / صندوق النقد الدولي ز: يونيو 2020

- تقلص حاد في نشاط البلدان الأساسية بمنطقة اليورو خلال سنة 2020: ألمانيا -7,8% مقابل 0,6% في 2019 / فرنسا -12,5% مقابل 1,5% / إسبانيا -12,8% مقابل 2% / إيطاليا -12,8% مقابل 0,3%؛
- تباطؤ قوي في نمو الصين إلى +1% بعد +6,1% في 2019؛
- آفاق اقتصادية صعبة بالنسبة للبلدان المصدرة للمواد الأولية، وخاصة في أفريقيا والشرق الأوسط؛
- تعافي بطيء للاقتصاد العالمي ابتداء من النصف الثاني لهذه السنة مع تحقيق نمو مرتفع سنة 2021 دون تدارك خسارة النمو المسجلة في 2020؛
- شكوك عديدة محيطة بالتوقعات العالمية متعلقة أساسا بتطور الوباء في الزمان والمكان، عودة القيود في التجارة العالمية، المديونية المفرطة للدول والشركات، عدم استقرار الأسواق المالية ...

# النمو الاقتصادي



# بداية جد صعبة لسنة 2020

زيادة على الأثر الناتج عن سنة فلاحية جافة، من المنتظر أن يسجل الاقتصاد المغربي انكماشاً لأول مرة منذ أواخر التسعينات.

وفي نفس السياق، ستتأثر التوازنات الماكرو-اقتصادية بشكل كبير لا سيما مع ارتفاع عجز الميزانية والحساب الجاري لميزان الأداءات.



# موسم فلاحي جاف للسنة الثانية على التوالي

- انخفاض التساقطات المطرية بنسبة 34% مقارنة بمتوسط الثلاثين سنة الماضية؛
- تفعيل برنامج استعجالي لمكافحة آثار الجفاف (تعويض الفلاحين، دعم الأعلاف المركبة، التأمين ضد المخاطر المتعددة...)؛

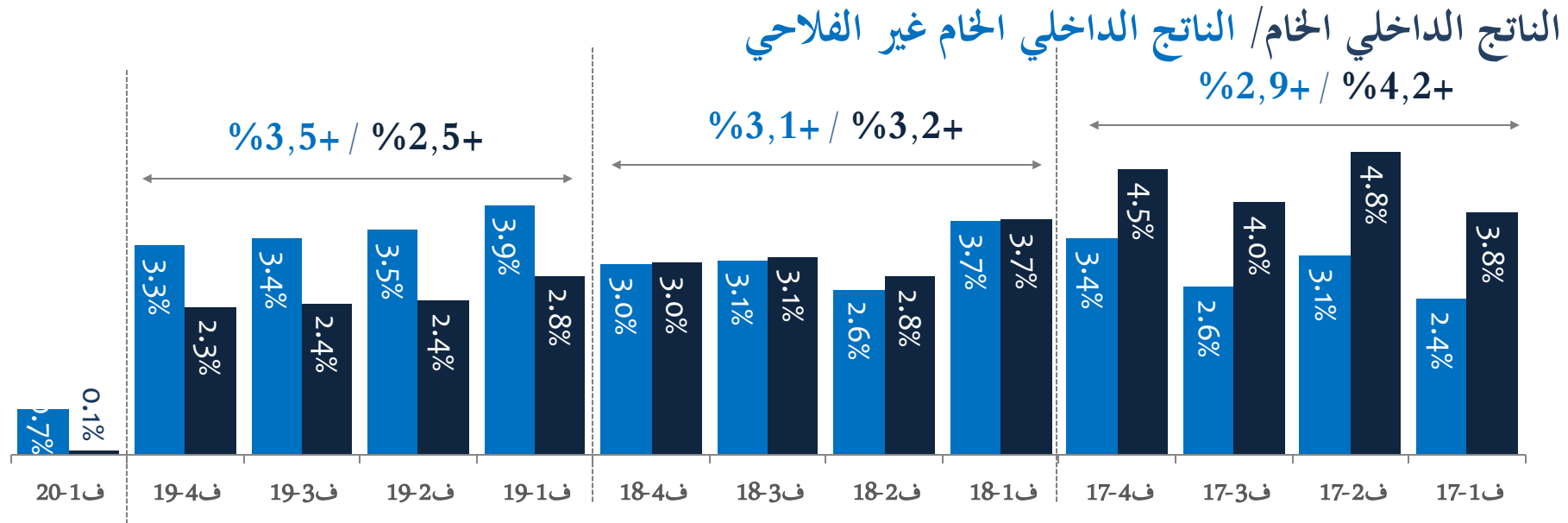
## النتائج الأولية :

- ↓ تحقيق محصول للحبوب في حدود 30 مليون قنطار مقابل 52 مليون قنطار سنة 2019 وأكثر من 100 مليون قنطار خلال سنتي 2017 و 2018 ؛
- ↓ انخفاض منتظر لإنتاج الأشجار المثمرة عقب تسجيل مستويات قياسية خلال الموسم الفلاحي المنصرم ؛
- ↑ استمرار المنحى التصاعدي بالنسبة لإنتاج السلاسل الزراعية الأخرى، خاصة الخضروات والزراعات الصناعية والأعلاف وتربية الماشية.
- ↑ تحسن نسبي لتربية الماشية إثر التساقطات التي عرفتها بلادنا نهاية مارس و أبريل وإطلاق برنامج حماية القطيع الحيواني.





# انكماش اقتصادي لأول مرة منذ أواخر التسعينات



■ تباطؤ مهم في معدل النمو الاقتصادي خلال الفصل الأول من سنة 2020 إلى +0,1% عوض +2,8% خلال الفصل الأول من سنة 2019 ؛

■ انخفاض النشاط الفلاحي ب 5% عوض انخفاض ب 5,9% خلال نفس الفصل من السنة الماضية ؛

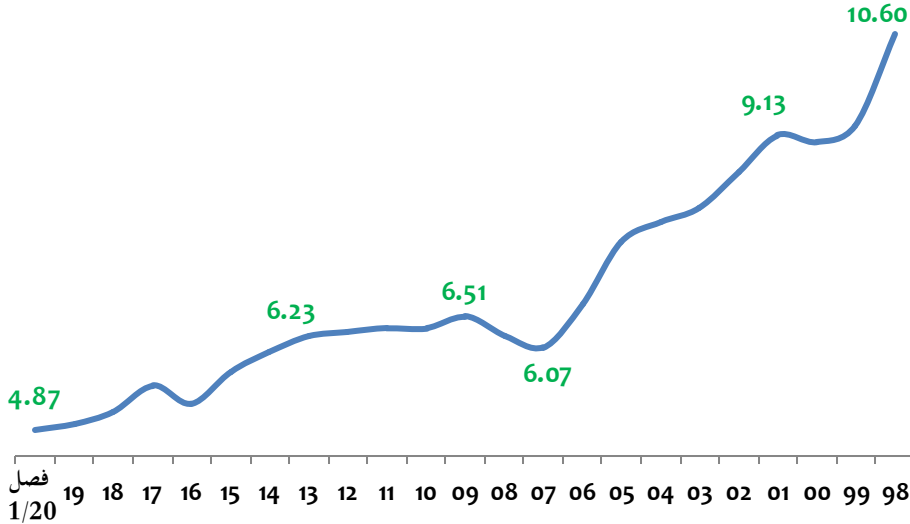
■ تباطؤ قياسي على مستوى الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي (0,7% خلال ف1-20 عوض 3,9% خلال ف1-19) نتيجة لتراجع أداء جل الأنشطة الاقتصادية خاصة السياحة والطاقة والمعادن والنقل خلال بداية فترة الحجر الصحي .

على ضوء هذه التطورات وفي ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة، من المتوقع أن يسجل الاقتصاد الوطني انكماشاً خلال سنة 2020 بما يناهز -5%.

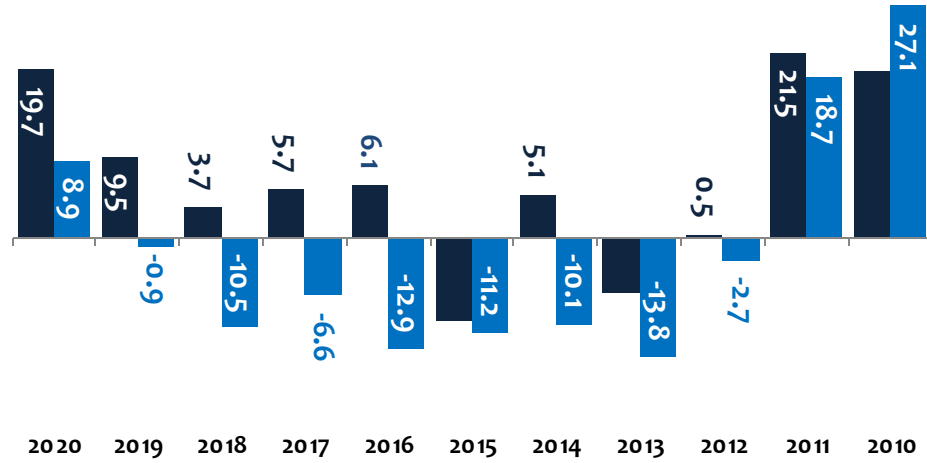


# تحسن شروط تمويل الاقتصاد رغم الظرفية الصعبة

معدلات الفائدة المدينة ب %



تدفق القروض البنكية / دون احتساب القروض ذات الطابع المالي  
خلال الخمسة أشهر الأولى - بملايير الدراهم -

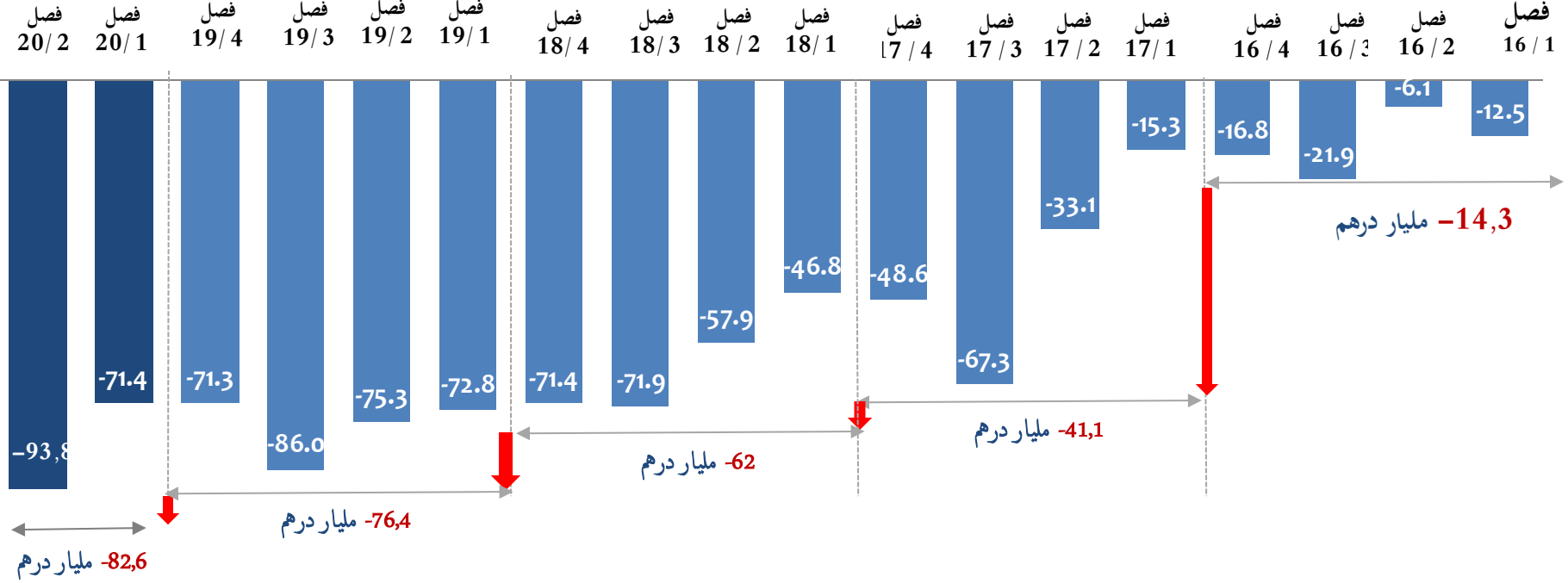


- ارتفاع القروض البنكية، دون احتساب القروض ذات الطابع المالي، بـ 19,7 مليار درهم أو 2,5% خلال الخمسة أشهر الأولى لسنة 2020 مقابل 9,5 مليار درهم أو +1,3%: ✓ تزايد تسهيلات الخزينة (+14,8 مليار درهم أو +7,8%) بفضل منتوجات الضمان لا سيما "ضمان أوكسجين"، ✓ انخفاض القروض الممنوحة للسكن (-0,6 مليار درهم أو -0,2%) وللإستهلاك (-1,6 مليار درهم أو -2,8%) بسبب جائحة كوفيد 19 ✓ حسب القطاعات المؤسساتية، يرجع ارتفاع القروض البنكية بالأساس إلى تزايد القروض الممنوحة للمقاولات غير المالية الخاصة (+18 مليار درهم أو +4,9%) وللأسر (+1,3 مليار درهم أو +0,4%)
- استمرار تحسن ظروف تمويل الاقتصاد الوطني بفعل استقرار معدلات الفائدة المدينة في مستويات منخفضة بالرغم من عجز السيولة المستمر وذلك بفضل نهج سياسة نقدية توسعية ملائمة.
- من المنتظر أن تقوم البنوك، على إثر انخفاض تكلفة إعادة تمويلها لدى البنك المركزي، الناجم عن تخفيض سعر الفائدة الرئيسي بواقع 75 نقطة أساس خلال شهري مارس ويونيو الماضيين إلى 1,5% بتبليين شروط تمويل الاقتصاد مما سيكون له وقع إيجابي على ولوج المقاولات للتمويل وبالتالي على تحريك عجلة الاقتصاد و إنعاش الاستثمار وخلق فرص الشغل.



# تفاهم عجز السيولة البنكية

تطور السيولة البنكية - بملايير الدراهم -

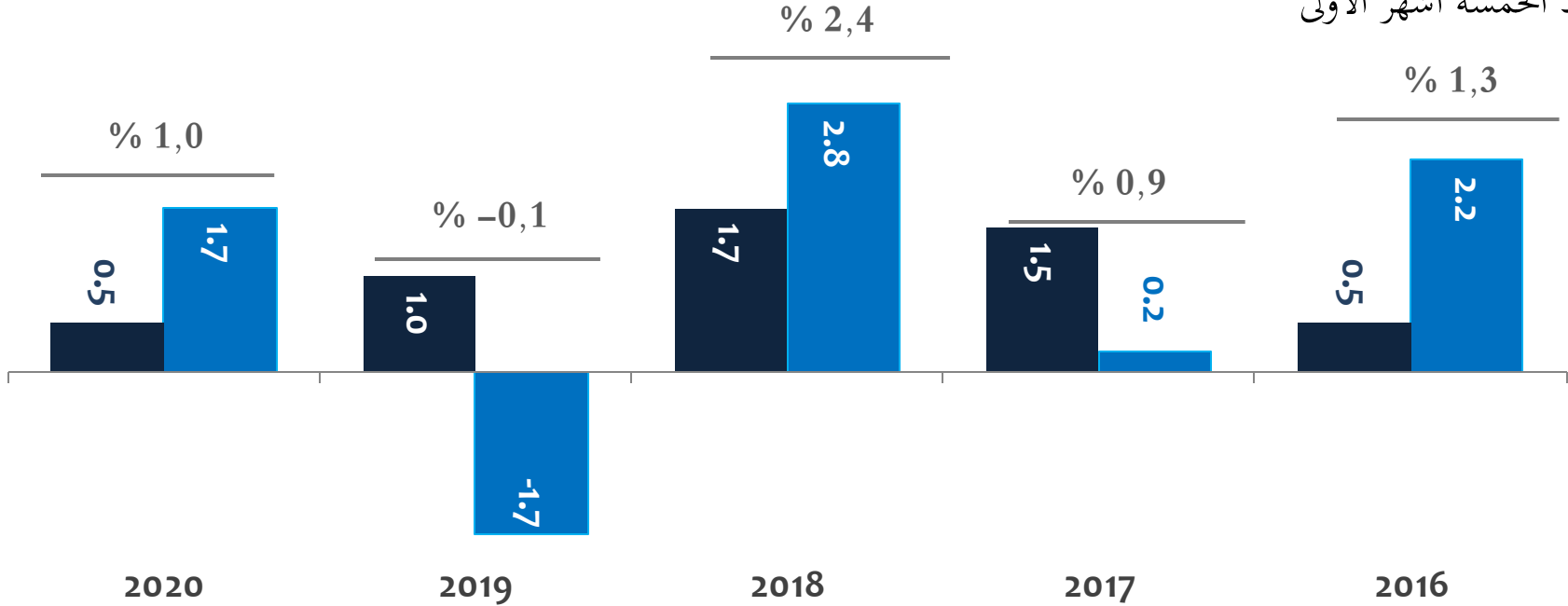


- ظهور توترات على مستوى السيولة البنكية منذ بداية الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد 19، بسبب السحب الغير معتاد للودائع البنكية، حيث بلغ عجز السيولة لدى البنوك 93,8 مليار درهم في المتوسط خلال الفصل الثاني من سنة 2020. ونتيجة لذلك، ارتفعت تدخلات بنك المغرب إلى 97,4 مليار درهم في الفصل الثاني مقابل 72,6 مليار درهم في الفصل الأول.
- من أجل دعم السيولة، قام بنك المغرب في مارس الماضي بتعزيز نظام إعادة تمويل البنوك عبر :
  - ✓ توسيع نطاق السندات والأوراق المالية التي يقبلها بنك المغرب وإمكانية اللجوء الى كافة وسائل إعادة التمويل بالدرهم وبالعملات الأجنبية والرفع من وتيرة وآجال هذه العمليات.
  - ✓ تحرير الحساب الاحتياطي النقدي بشكل تام لفائدة البنوك، حيث انتقل من 2% إلى 0% في شهر يونيو مما سمح بضخ 12 مليار درهم في السوق النقدية .



# ارتفاع معدل التضخم

معدل التضخم الغذائي / غير الغذائي  
متوسط الخمسة أشهر الأولى



■ سجل معدل التضخم ارتفاعا ليبلغ +1,0% خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2020 عوض -0,1% خلال نفس الفترة من سنة 2019. ويرجع هذا التطور إلى تزايد أسعار المواد الغذائية أساسا بنسبة 1,7% عوض انخفاض بنسبة 1,7% السنة الماضية. في حين شهدت أسعار المواد غير الغذائية ارتفاعا طفيفا بلغ نسبة 0,5% مقابل 1% خلال السنة الماضية؛

■ بلغ معدل التضخم الأساسي 0,8% في تمم شهر ماي 2020 مقابل 0,6% خلال نفس الفترة من السنة المنصرمة ؛

■ من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم 1% خلال سنة 2020 مقابل 0,2% سنة 2019 ، لاسيما بفعل انخفاض أسعار البترول حسب توقعات تطورات الأسعار العالمية وارتفاع أثمان المواد الغذائية المتقلبة الأسعار، فيما سيتم التحكم في معدل التضخم الأساسي في حدود 0,8% بعد 0,5% العام الماضي.



# ارتفاع معدل البطالة

## التطورات خلال الفصل الأول

خلق 77 ألف منصب شغل ما بين الفصلين الأولين من سنتي 2019 و 2020

112 ألف منصب شغل مؤدى عنه ▲

35 ألف منصب شغل غير مؤدى عنه ▼

ارتفاع معدل البطالة ب 1,4 نقطة إلى 10,5%

▲ في الوسط الحضري : 1,8 نقطة إلى 15,1 %

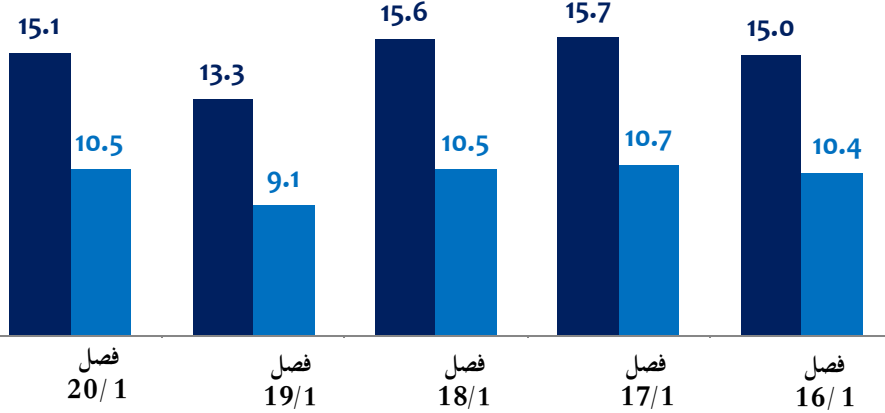
- الشباب (25-34 سنة): 2,5 نقطة إلى 24,1 %

- حاملي الشهادات : 1,7 نقطة إلى 19,9 %

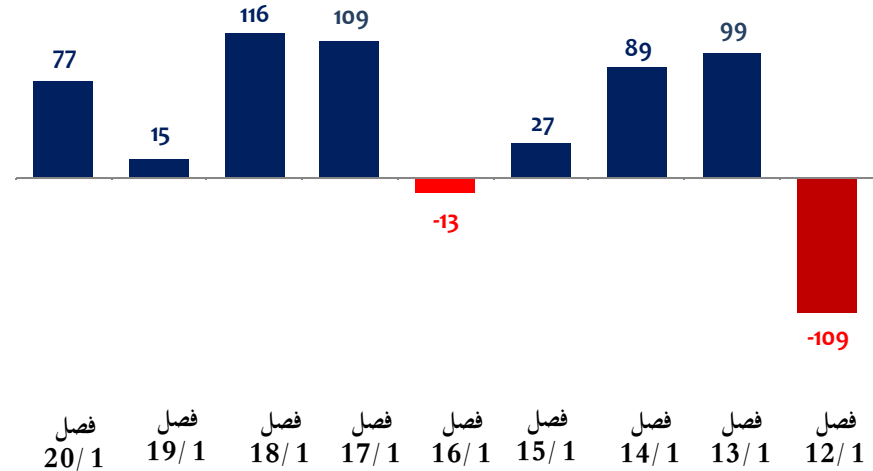
▲ في المجال القروي : 0,8 نقطة إلى 3,9 %

▲ عدد السكان النشيطين (+2,4%) / ▲ حجم التشغيل (+0,7%)

## مستوى البطالة %: وطني / حضري



## خلق مناصب الشغل - بالآلاف -



## التطور خلال السنة

- بناءً على توقع انخفاض بنسبة 5% في الناتج الداخلي الخام، من المنتظر فقدان ما يناهز 227 ألف منصب شغل في القطاع غير الفلاحي و 78 ألف في القطاع الفلاحي مما من شأنه أن يرفع معدل البطالة إلى حدود 13% عوض 9,2% المسجل سنة 2019.

# المبادلات الخارجية النصف الأول من سنة 2020



# أهم تطورات القطاع الخارجي

وزارة الاقتصاد والمالية

● انخفاض العجز التجاري بنسبة 13% أو 13,2 مليار درهم مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019 نتيجة انخفاض الصادرات بـ 33,4 مليار درهم مقابل انخفاض أكبر للواردات بـ 46,6 مليار درهم.

● انخفاض في عائدات السفر وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 28,9% و 11,4% على التوالي، حيث تراجعت نسبة تغطية هذه الإيرادات للعجز التجاري إلى 57,6% مقابل 63,1% خلال نفس الفترة من سنة 2019.

● تراجع الاستثمارات المباشرة الأجنبية في المغرب بـ 3,5 مليار درهم أو 21,2% حتى متم شهر يونيو 2020.

● ارتفاع صافي الأصول الاحتياطية الرسمية\* بمبلغ 39 مليار درهم مقارنة بنهاية دجنبر 2019، مما يسمح من تغطية ما يعادل أكثر من 7 أشهر من الواردات.

● غياب أي ضغوطات في سوق الصرف واستقرار سعر صرف الدرهم في مستوى قريب من السعر المرجعي دون أي تدخل من بنك المغرب.

\* قرر بنك المغرب، ابتداء من 22 مايو 2020، اعتماد الأصول الاحتياطية الرسمية كمؤشر مرجعي وحيد، تماشيا مع أفضل الممارسات الدولية المعمول بها في هذا المجال.



# المهن العالمية للمغرب

وزارة الاقتصاد والمالية

التراكم حتى متم شهر يونيو  
بملايير الدراهم

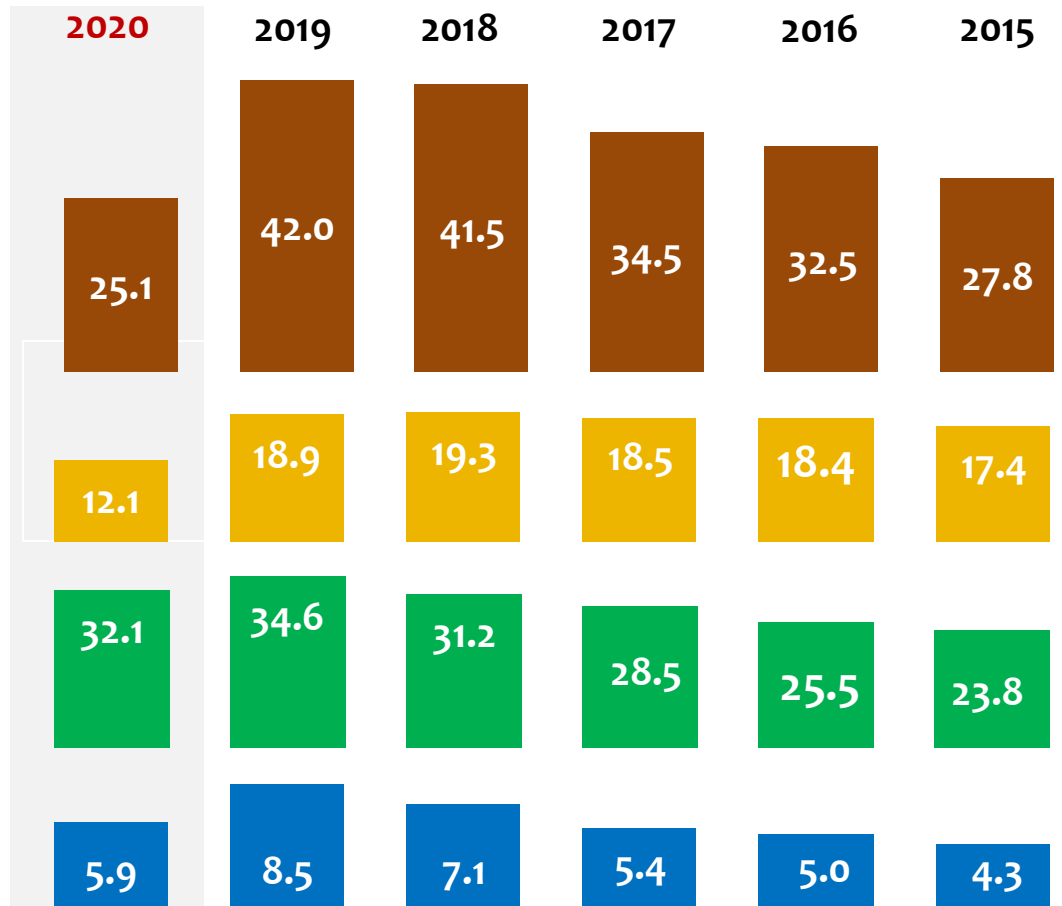
نسبة التغير  
2020/2019

%  
-40,3

%  
-35,8

%  
-7,2

%  
-30,4



صناعة السيارات

النسيج والجلد

الفلاحة والصناعات الغذائية

صناعة الطائرات

- انخفاض كبير لصادرات المهن العالمية للمغرب خاصة قطاعات صناعة السيارات والطائرات والتي تأثرت بجدة على مستوى العرض نتيجة الإغلاق للاقتصاد العالمي وتأثير ذلك على إمدادات السلاسل العالمية.
- انخفاض طفيف لقطاع الفلاحة والصناعات الغذائية نظرا لعدم توقف أنشطتها.



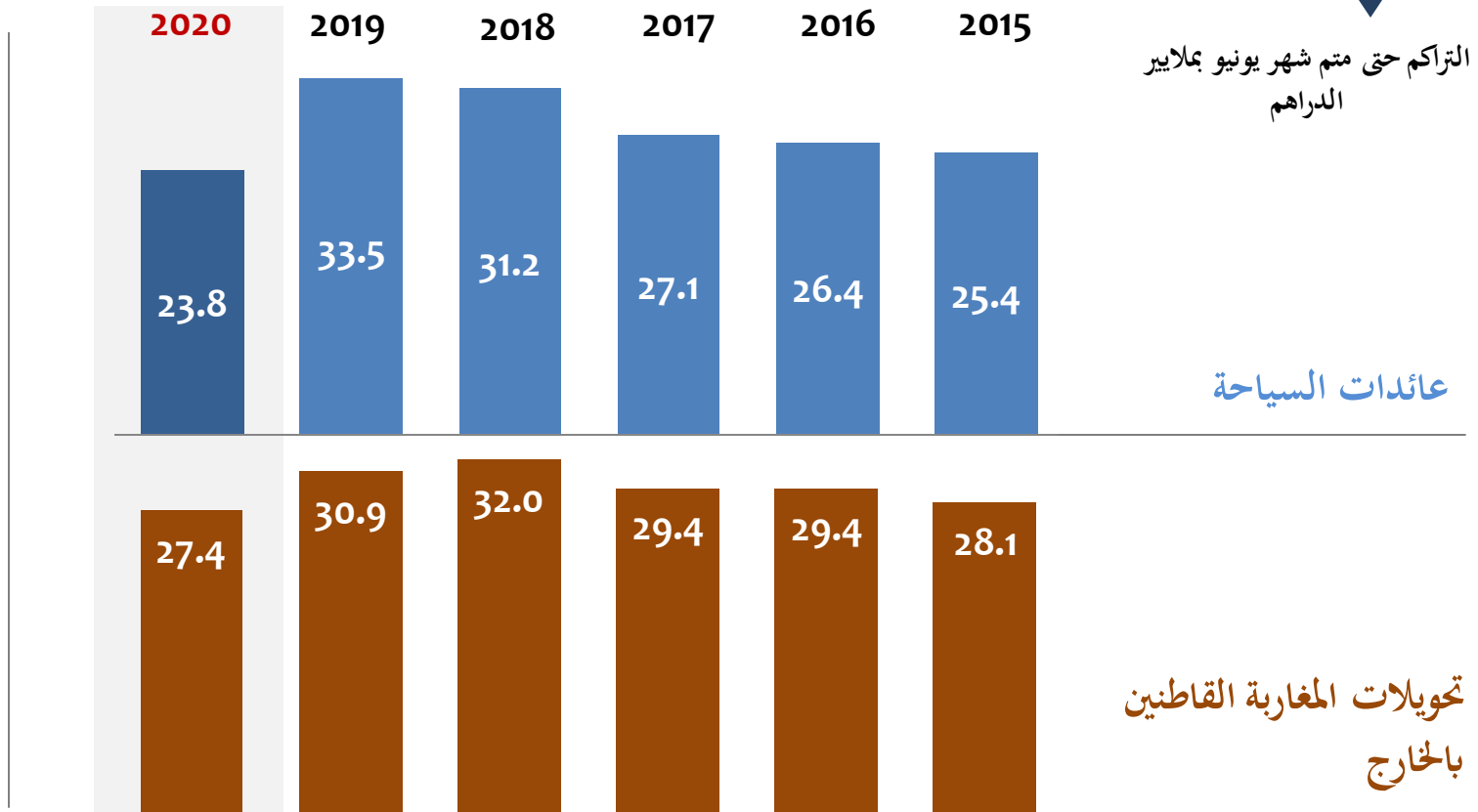
# عائدات السياحة / تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج

وزارة الاقتصاد والمالية

نسبة التغير  
2020/2019

%  
-28,9

%  
-11,4



■ انخفاض في عائدات السفر وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبتي 28,9% و 11,4% على التوالي نتيجة إغلاق الحدود البرية والجوية والبحرية ابتداء من شهر مارس 2020.

■ تراجع نسبة تغطية هذه الإيرادات للعجز التجاري إلى 57,6% مقابل 63,1% خلال نفس الفترة من سنة 2019.

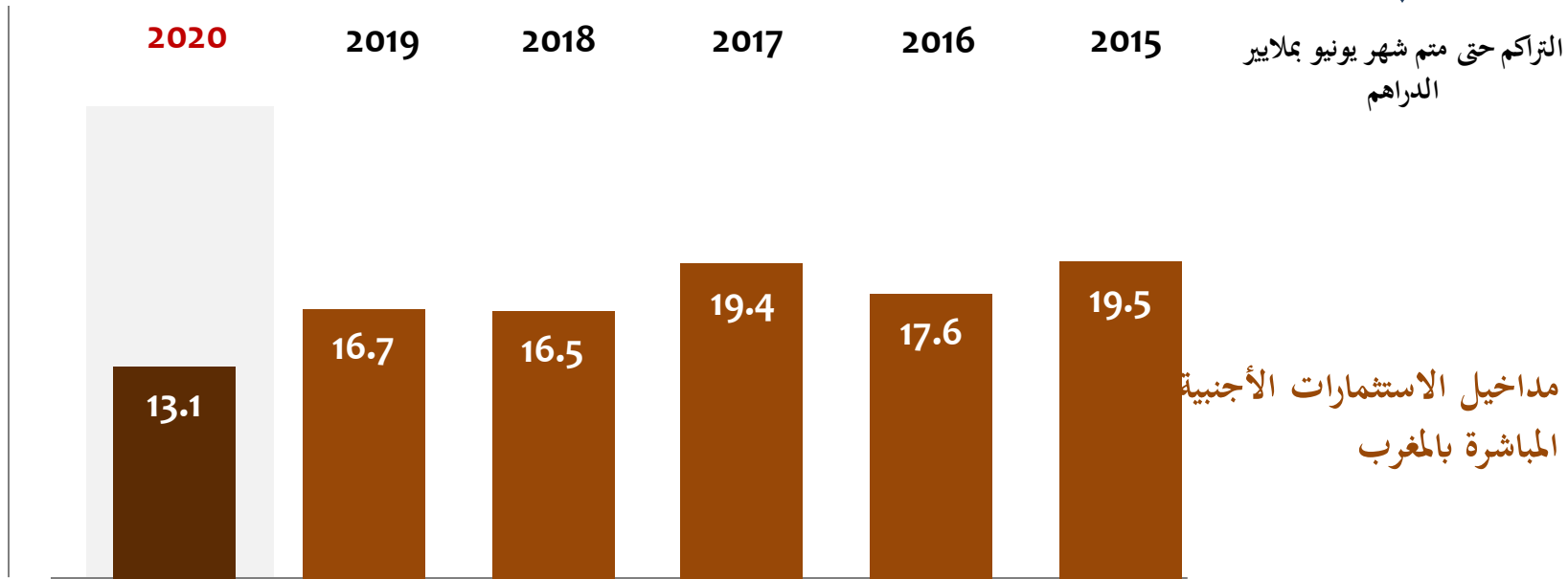


# الاستثمارات الأجنبية المباشرة

وزارة الاقتصاد والمالية

نسبة التغير  
2020/2019

%  
-21,2

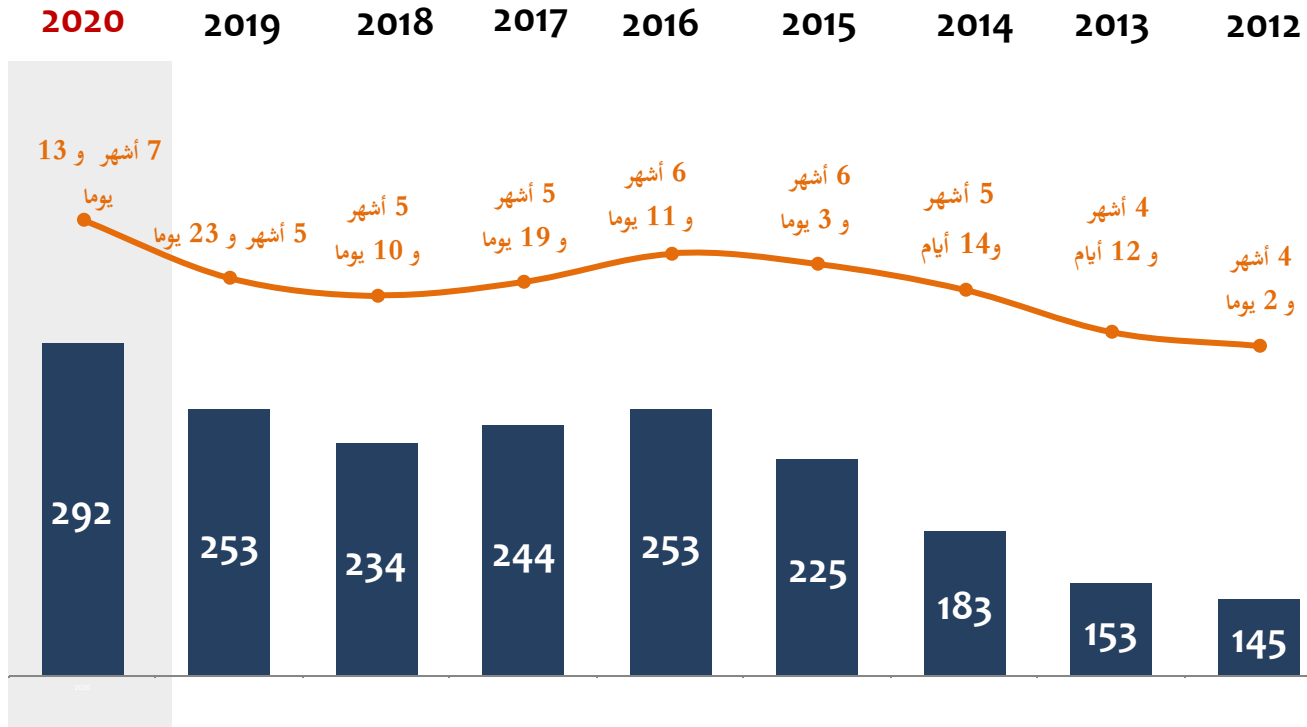


- على الرغم من أزمة جائحة كوفيد-19 ، عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب تطورا لا بأس به ، حيث انخفضت المداخيل بنسبة 21,2% حتى متم يونيو 2020 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019. في حين عرف صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفاضا لم يتعدى 516 مليون درهم او 5,7%.



# صافي الأصول الاحتياطية الرسمية

وزارة الاقتصاد والمالية



صافي الأصول الاحتياطية الرسمية

بأشهر واردات السلع والخدمات

بمليارات الدراهم

■ حتى متم يونيو 2020، ظل سوق الصرف متوازنا ودون أي تدخل من طرف بنك المغرب منذ شهر مارس من سنة 2018.

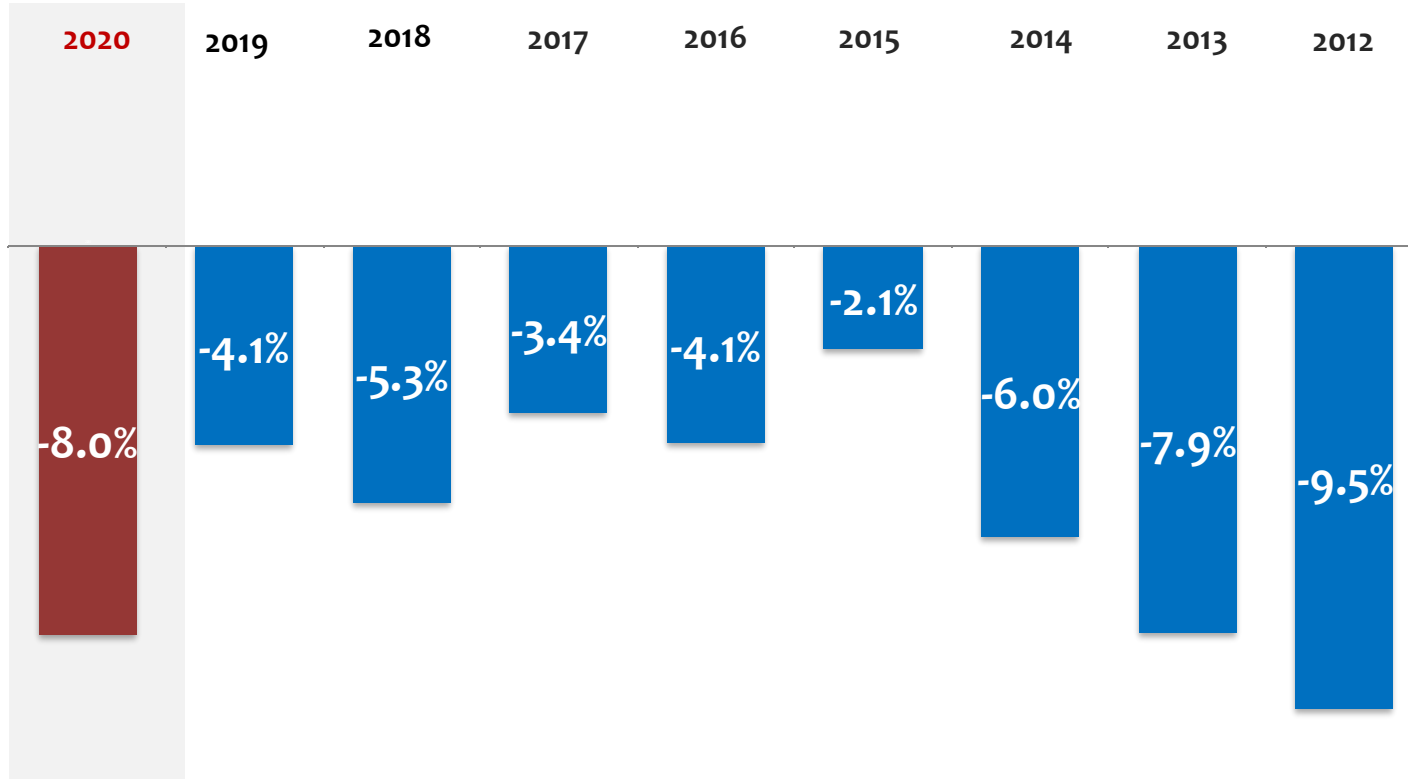
■ سجل صافي الأصول الاحتياطية الرسمية لبنك المغرب ارتفاعا بحوالي 39 مليار درهم مقارنة مع متم دجنبر 2019 وذلك نتيجة أساسا لتسريع تعبئة التمويلات الخارجية للخرينة واللجوء إلى خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي بمبلغ إجمالي فاق 40 مليار درهم.

■ كما حافظت احتياطيات الصرف للبنوك على مستوى مقبول في حدود 16 مليار درهم حتى متم شهر مايو 2020.

# توقعات الحساب الجاري لميزان الأداءات مع نهاية سنة 2020



وزارة الاقتصاد والمالية



الحساب الجاري  
من الناتج الداخلي الخام

- من المنتظر أن يسجل الحساب الجاري لميزان الأداءات تدهورا بـ 3,9 نقطة مئوية مقارنة بمستواه المسجل سنة 2019، ليستقر في حوالي 8% من الناتج الداخلي الإجمالي، وذلك ارتباطا أساسا بتراجع القطاعات الموجهة إلى الخارج خاصة صادرات المهن العالمية وعائدات السفر وتحويلات المغاربة.

# نتائج تنفيذ قانون المالية لسنة 2020 في متم يونيو والتوقعات النهائية للسنة



# نتائج تنفيذ قانون المالية في متم يونيو 2020

نسبة الانجاز	التطور		يونيو 2020	يونيو 2019	بملايين الدراهم
	القيمة	%			
41,1%	-12 724	▼ -10,5%	108 196	120 920	المدायيل الجارية
43,8%	-9 209	▼ -8,5%	99 663	108 872	المدायيل الجبائية
47,8%	-1	- 0,0%	25 325	25 326	الضريبة على الشركات
45,9%	-1 536	▼ -6,8%	21 215	22 751	الضريبة على الدخل
40,6%	-3 114	▼ -10,6%	26 383	29 496	الضريبة على القيمة المضافة
42,3%	-198	▼ -2,0%	9 728	9 926	في الداخل
39,7%	-2 916	▼ -14,9%	16 655	19 570	على الاستيراد
41,7%	-1 986	▼ -13,7%	12 495	14 481	الضريبة الداخلية على الاستهلاك
41,3%	-296	▼ -6,4%	4 319	4 615	الرسوم الجمركية
42,5%	-2 066	▼ -22,6%	7 073	9 139	رسوم التسجيل والتبر
24,3%	-2 660	▼ -25,0%	7 968	10 628	المدायيل غير الجبائية
9,1%	-3 490	▼ -76,0%	1 105	4 595	منها: المدायيل المتأتية من المؤسسات والمنشآت العامة
6,7%	-203	▼ -62,7%	121	324	الهبات المتأتية من دول مجلس التعاون الخليجي
0,0%	-3 349	▼ -	0	3 349	مدायيل الخوصصة



# نتائج تنفيذ قانون المالية في متم يونيو 2020

وزارة الاقتصاد والمالية

على مستوى المداخيل :

- انخفاض **المداخيل الجبائية** خلال النصف الأول من السنة الجارية (-9,2 مليار درهم أو -8,5%) مع استشعار أولى بوادر تراجع وتيرة هذا الانخفاض خلال شهر يونيو، بالنظر إلى الاستئناف التدريجي للنشاط الاقتصادي. باستثناء الضريبة على الشركات التي عرفت استقرارا مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2019، سجلت الضرائب الأخرى انخفاضا كما يلي:
  - ❖ الضريبة على القيمة المضافة : -3,1 مليار درهم، مع تسجيل وتيرة انخفاض أقل خلال شهر يونيو (-639 مليون درهم) بالمقارنة مع شهري أبريل (-1,3 مليار درهم) ومايو (-1,6 مليار درهم).
  - ❖ الضريبة الداخلية على الاستهلاك: -2 مليار درهم، نتيجة للتراجع المسجل خصوصا خلال شهر أبريل (-1,2 مليار درهم) فيما لوحظ تحسن طفيف خلال الأشهر الموالية (+48 مليون درهم).
  - ❖ رسوم التسجيل والتنبر : -2,1 مليار درهم مع تسجيل تباطؤ في وتيرته التنزلية خلال شهر يونيو (-699 مليون درهم) مقارنة مع شهر ماي (-850 مليون درهم).
  - ❖ الضريبة على الدخل : -1,5 مليار درهم مع تسجيل تحسن ملموس خلال شهر يونيو (+384 مليون درهم).
- انخفاض **المداخيل غير الجبائية** بحوالي 2,7 مليار درهم، نتيجة عدم تحصيل مداخيل برسم الخوصصة وتراجع المداخيل المتأتية من المؤسسات والمنشآت العمومية بمبلغ 3,5 مليار درهم، فيما عرفت المداخيل غير الجبائية الأخرى تحسنا بمبلغ 4,2 مليار درهم.

في المجموع، سجلت المداخيل تراجعا بحوالي 12,7 مليار درهم (أو -10,5%)  
مقارنة مع سنة 2019



# نتائج تنفيذ قانون المالية في متم يونيو 2020

وزارة الاقتصاد والمالية

نسبة الانجاز	التطور		يونيو 2020	يونيو 2019	بملايين الدراهم
	القيمة	%			
50,2%	7 982	▲ 7,1%	121 117	113 527	النفقات الجارية
48,4%	5 195	▲ 8,4%	66 860	61 665	الأجور
51,0%	3 241	▲ 11,7%	30 965	27 724	نفقات التسيير
56,9%	123	▲ 0,8%	15 933	15 810	فوائد الدين
50,3%	-577	▼ -7,3%	7 359	7 936	المقاصة
44,5%	-1 489	▼ -4,5%	31 289	32 778	الإصدارات برسوم الاستثمار





# نتائج تنفيذ قانون المالية في متم يونيو 2020

## على مستوى النفقات :

- ارتفاع **النفقات الجارية** بنسبة 7,1% أو 8 مليار درهم، تحت تأثير ارتفاع كل من نفقات المستخدمين بنسبة 8,4% (+ 5,2 مليار درهم) ونفقات السلع والخدمات بنسبة 11,7% (+ 3,2 مليار درهم) و فوائد الدين ب 0,8% (+ 123 مليون درهم) فيما عرفت نفقات الدعم انخفاضاً بنسبة 7,3% (- 577 مليون درهم).
- ➡ يعزى ارتفاع نفقات المستخدمين إلى أثر الزيادات في الأجور نتيجة الإجراءات المتخذة في إطار الحوار الاجتماعي فيما تزايدت نفقات السلع والخدمات نتيجة ارتفاع نفقات القطاعات الوزارية و كذا التحويلات برسم النفقات المشتركة.
- انخفاض **الإصدارات برسم نفقات الاستثمار** بحوالي 1,5 مليار درهم لتبلغ 31,3 مليار درهم، فيما بلغت نسبة إنجاز التوقعات حوالي 44,5%.



# نتائج تنفيذ قانون المالية في متم يونيو 2020

- نتيجة لهذه التطورات وأخذا بعين الاعتبار للفائض الذي سجلته الحسابات الخصوصية للخزينة ارتباطا أساسا بفائض الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا (+ 15,3 مليار درهم) ، بلغ عجز الميزانية **29,1 مليار درهم** مقابل **17,6 مليار درهم** في متم يونيو 2019 ، مسجلا بذلك ارتفاعا بمبلغ **11,5 مليار درهم** .
- وبدون احتساب هذا الفائض، فقد تجاوز عجز الميزانية **44 مليار درهم**، أي بارتفاع **26,8 مليار درهم** مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.



# نتائج تنفيذ قانون المالية في متم يونيو 2020

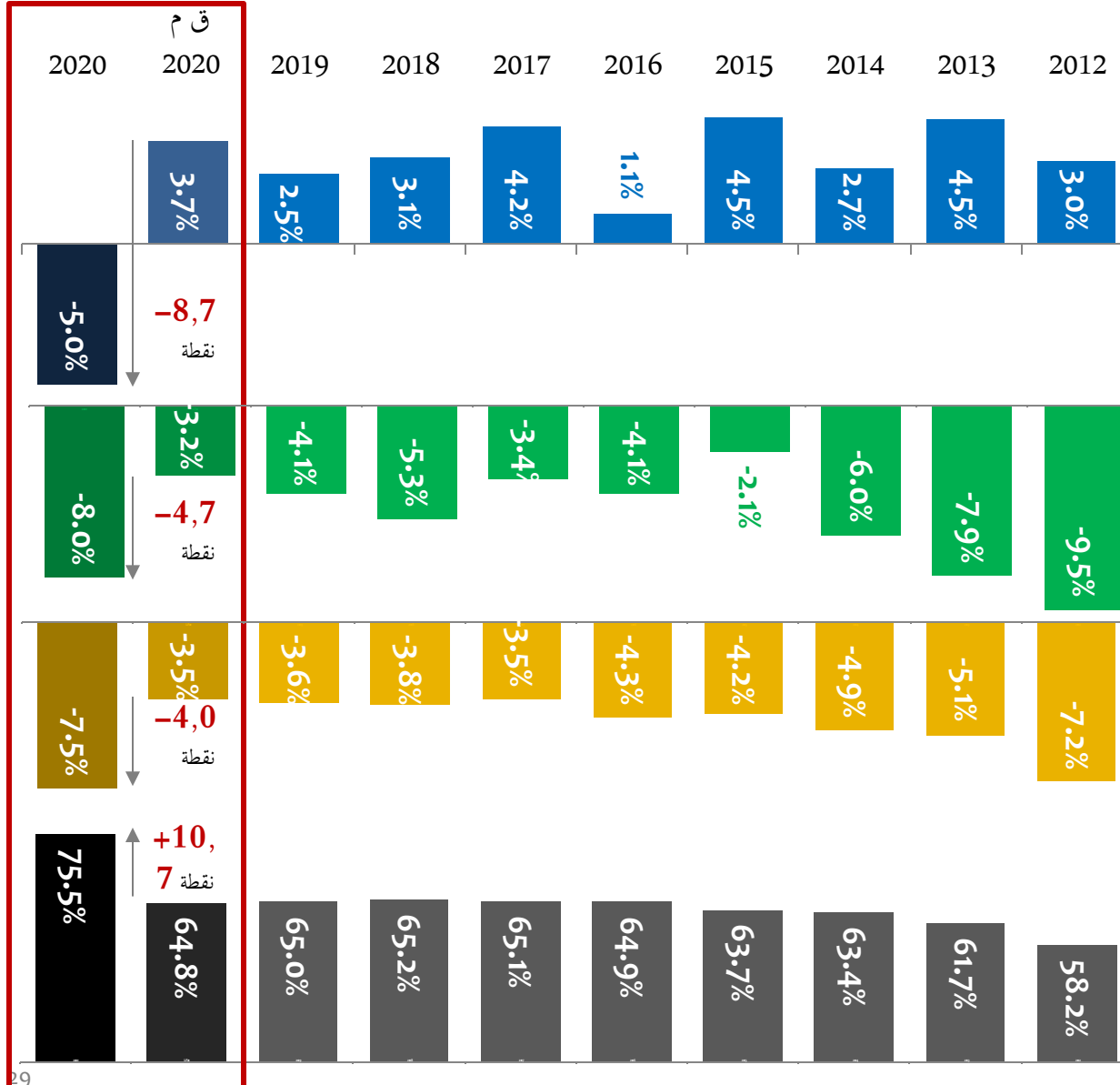
بالنظر إلى النتائج المحصلة في متم النصف الأول من السنة، من المتوقع أن يبلغ عجز الميزانية حوالي 82,4 مليار درهم، أي 7,5% من الناتج الداخلي الخام، مقابل توقع أولي في حدود 3,5%.

# خلاصة التوقعات الماكرو-اقتصادية برسم السنة المالية 2020



# الإطار الماكرو اقتصادي خلال سنة 2020

## توقعات



النمو الاقتصادي %

عجز الحساب الجاري  
% من الناتج الداخلي الخام

عجز الميزانية  
دون الخوصصة % من الناتج الداخلي الخام

دين الخزينة  
% من الناتج الداخلي الخام



في الختام، يتضح من خلال هذه التطورات أن الإطار الماكرو-اقتصادي سيشهد تدهورا مقارنا سواء مع التوقعات الأولية أو مع السنة الماضية تحت تأثير جائحة كوفيد-19.

وتبقى هذه التوقعات محفوفة بمخاطر مرتبطة بتطور هذه الأزمة خلال الأشهر القادمة.

وسيتم تحيين هذا الإطار على ضوء هذه التطورات و الآفاق المستقبلية.